٢٩- الحالة فيما يتعلق بالعراق

عرض عام

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ١٤ جلسة بشأن الحالة فيما يتعلق بالعراق، واتخذ أربعة قرارات، واعتمد بيانين رئاسيين. وخلال الجلسات، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية فصلية بشأن تطور الحالة في العراق، ونظر في جملة مسائل منها أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وولايتها، والقوة المتعددة الجنسيات في العراق، والتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد، والرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في بغداد، والترتيبات الخاصة بصندوق تنمية العراق.

وخلال هذه الفترة أيضا جدد المجلس ولاية البعثة مرتين، لمدة سنة واحدة في كل مرة[٥٨٢]. أما ولاية القوة المتعددة الجنسيات، التي كانت قد جُددت سابقا بموجب القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، فلم تجدد وانقضت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.[٥٨٣]

٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: إحاطات إعلامية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والقوة المتعددة الجنسيات في العراق، وغير ذلك من جوانب الحالة في العراق

في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قدم الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إحاطة إعلامية أشار فيها إلى مُضي خمسة أشهر على اتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي وفر أساسا جديدا لعمليات الأمم المتحدة في العراق. وشدد على أن أسلوب عمل البعثة تمثل في رصد الاتجاهات المستجدة واقتراح مبادرات مختارة بعناية لتحقيق أكبر تأثير ممكن، نظرا لكون القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) مطولا. وأشار إلى أن الأمم المتحدة في موقع فريد يمكنها من مخاطبة أية جهة، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، باستثناء تنظيم القاعدة. وأضاف أن مجالات الاهتمام الرئيسية شملت حل منازعات حول الحدود الداخلية ومساعدة العائدين والانخراط في النقاش بشأن الوقت المناسب والشروط المسبقة اللازمة لانتخابات المحافظات. ورحب أيضا ببعض الخطوات المحددة التي اتخذت حديثا في اتجاه المصالحة الوطنية، ولا سيما اعتماد قانون العدالة والمساءلة في ١٢ كانون الثاني/يناير، والدلائل المشجعة على ازدياد الحوار بين الحكومة والكتلة العربية السنية. وأخيرا أشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة تعمل على توسيع نطاق حضورها في العراق[٥٨٤].

وتكلم ممثل الولايات المتحدة باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق، فأوضح أن مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الاستشرافية الجديدة، باقتران برفع المستويات العامة للقوات في العراق، قد عملا على تحسين مستويات الأمن بشكل كبير خلال ربع السنة المنصرمة. وقال إن الجهود المبذولة لتعزيز أمن السكان، من قبيل إقامة محطات أمنية مشتركة في المواقع الرئيسية، قد عززت من قدرة قوات التحالف والقوات العراقية على التفاعل مع السكان المحليين والحصول على معلومات عن المتمردين والأنشطة غير المشروعة للميليشيات. وأوضح أن الانخفاض العام في عدد الحوادث

(٥٨٢) القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٣ (٢٠٠٩). للمزيد من المعلومات انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

(٥٨٣) للمزيد من المعلومات انظر الجزء السابع، القسم الرابع، فيما يتعلق بالمادة ٤٢ من الميثاق.

(٥٨٤) S/PV.5823، الصفحات ٢-٨.

الأمنية يمكن أن يُعزى إلى عدة عوامل تشمل تضاؤل قدرات الجماعات المتمردة، وزيادة المبادرات القبلية ضد المتطرفين، والأمر بوقف إطلاق النار الذي أصدره مقتدى الصدر، وزيادة قدرات الجيش العراقي والشرطة العراقية، والوجود المستمر لقوات التحالف والقوات العراقية بين السكان. إلا أنه حذر من أنه، على الرغم من هذه الإنجازات الأمنية، لايزال الإرهابيون الأجانب والمفجرون الانتحاريون يدخلون إلى العراق عبر الجمهورية العربية السورية، ولا تزال قوات فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني تدرب المتطرفين الشيعة وتجهزهم وتمولهم على الرغم من التأكيدات الواردة بأن جمهورية إيران الإسلامية ستوقف معونتها الفتاكة. واختتم حديثه مؤكدا على أن العمل جار من أجل نقل السلطة تدريجيا إلى القوات العراقية[٥٨٥].

وأجمع المتكلمون على الإعراب عن دعمهم للبعثة ولتعزيز دور الأمم المتحدة في العراق. وشدد عدة أعضاء في مجلس الأمن على ضرورة تعزيز الأمن من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). وأعربت جميع الوفود عن ارتياحها لتحسن الحالة الأمنية في العراق على النحو الذي يتبين من الانخفاض في عدد حوادث العنف خلال الأشهر القليلة السابقة، غير أنها اتفقت على أن عدد تلك الحوادث عموما لم يزل مرتفعا للغاية. وشدد معظم المتكلمين على أهمية إقامة حوار سياسي يشمل جميع القوى السياسية العراقية والحاجة إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك أبرزت عدة وفود أهمية الإصلاح السياسي، بما في ذلك قانون الانتخابات، والقوانين المتعلقة بالموارد الهيدروكربونية، وتنقيح الدستور.

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن التقرير لا يذكر شيئا عما إذا كانت البعثة تتابع مصير الأشخاص الذين تحتجزهم القوة المتعددة الجنسيات وهيئات عراقية، وأعرب عن الأمل في أن يتضمن التقرير التالي المزيد من المعلومات بذلك الصدد. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء إنشاء ''مجالس الصحوة''، مشيرا إلى أن العراق لا يحتاج إلى مجموعات مسلحة غير حكومية جديدة وإنما يحتاج إلى جيش وشرطة وطنيين قويين ومستقلين[٥٨٦].

ولاحظ ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن ما يعيشه العراق اليوم محصلة للغزو الذي عملت خلاله سلطات الاحتلال على تدمير مؤسساته السياسية والإدارية والثقافية. وشدد على أن المصالحة الوطنية تتطلب أفقا واضحا لوضع حد للاحتلال، وهو أمر يمثل إحدى نقاط الاختلاف الرئيسية بين الأطراف العراقية[٥٨٧].

وأشار ممثل العراق إلى أن القوة المتعددة الجنسيات ليست قوة احتلال، وإنما نُشرت لمساعدة العراق والشعب العراقي في الحفاظ على الأمن وحماية الحدود، وفقا للقرارات ذات الصلة. وقال إن حكومته عاقدة العزم على تحقيق المصالحة الوطنية، وأشار إلى عدد من الإنجازات في العملية السياسية، تشمل سن قانون العدالة والمساءلة، وقانون المواد الهيدروكربونية الذي ينتظر التصديق عليه، وغير ذلك من المبادرات. وذكر أن حكومته تتطلع إلى استعادة الوضع العادي للعراق في المجتمع الدولي، وإلى التغلب على العبء الثقيل الذي ورثه من النظام السابق، بما في ذلك استمرار إخضاع البلد لتدابير الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ودعا إلى إلغاء مدفوعات التعويض أو إيقافها، وحل مسألة الديون العراقية[٥٨٨].

(٥٨٥) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

(٥٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٥٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(٥٨٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨-٣٠.

وخلال عام ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها ممثل الولايات المتحدة باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق؛ وكبار المسؤولين في الأمانة العامة بشأن موضوعي بعثة الأمم المتحدة والحالة في العراق؛ والأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، بصفته الممثل المعيَّن للأمين العام في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الذي يقوم بدور هيئة الرقابة على مراجعة حسابات صندوق تنمية العراق.

وشدد ممثل الولايات المتحدة في الإحاطات التي قدمها على حدوث انخفاض مطرد في عدد الحوادث الأمنية وفي عدد الإصابات في صفوف المدنيين والعسكريين، حتى بعد قيام القوة المتعددة الجنسيات بخفض حجم القوات من مستوياتها المرتفعة. وأوضح أن عمليات الأمن المستمرة في البصرة ومدينة الصدر والموصل والعمارة وديالا حققت نتائج مشجعة، مما يزيد من تدهور قدرات تنظيم القاعدة في العراق ويقلل من تأثير المليشيات غير الشرعية في المدن الاستراتيجية العراقية. وأعرب عن قلقه المتواصل إزاء تدفق المقاتلين الأجانب ومواد المعونة الفتّاكة إلى العراق، وشدد على ضرورة قيام حكومتي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية على وجه الخصوص بالمزيد من أجل وقف تلك الأنشطة. وأكد أيضا على التقدم المتواصل المحرز في تحسين قدرات قوات الأمن العراقية. وشدد في الختام على أن المفاوضات مستمرة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية بشأن تحويل العلاقة بينهما، سعيا لإقامة علاقة قوية واستراتيجية بين البلدين[٥٨٩].

وأبرز وكيل الأمين العام للشؤون السياسية خلال الإحاطات التي قدمها جملة أمور منها تحسن الوضع الأمني، مما أتاح مجالا للحوار السياسي. وأشار إلى التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي، حيث أعلنت عدة دول في المنطقة استئناف التمثيل الدبلوماسي الكامل في بغداد. وشدد أيضا على أن الأمم المتحدة بصدد تكثيف معونتها الإنسانية ودعمها للاجئين والمشردين داخليا[٥٩٠].

وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المستشار الخاص بشأن العهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى، وتضمنت لمحة عامة عن التطورات في العراق[٥٩١]. وقدم الأمين العام المساعد والمراقب المالي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وشدد على أن نتائج عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٧ تشير إلى أنه على الرغم من بذل جهود كبيرة، فإن النظام المالي للضوابط المطبقة في وزارات الإنفاق بصفة عامة، وفي معالجة الوكالات التابعة للولايات المتحدة للالتزامات المعلقة التي تستخدم موارد الصندوق، وفي الإدارة العراقية لموارد الصندوق، لا يزال قاصرا بشكل عام، ويلزم الاستمرار في متابعة إصلاحات الإدارة المالية[٥٩٢].

وخلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة لعام ٢٠٠٨ التي قُدمت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الممثل الخاص للأمين العام في العراق أن العراق يدخل فترة انتخابية دقيقة للغاية، ينبغي فيها الاستفادة من أي مكسب أمني مهما كان ضئيلا، إذا كان من المحتمل أن يفسح المجال لحوار سياسي،

(٥٨٩) S/PV.5878، الصفحات ٦-٩؛ و S/PV.5910، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.5949 ، الصفحات ٧-١١، و S/PV.6016، الصفحات ٨-١٢.

(٥٩٠) S/PV.5878، الصفحات ٢-٦، و S/PV.5949، الصفحات ٢-٧.

(٥٩١) S/PV.5910، الصفحات ٦-١٠.

(٥٩٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٣. وقد أنشئ صندوق تنمية العراق عملا بالقرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) وتودع فيه العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط، فضلا عن الأرصدة المنقولة من برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' التابع للأمم المتحدة والأرصدة العراقية المجمدة الأخرى.

بغية تفادي أية أعمال للعنف مرتبطة بانتخابات المحافظات في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة ركزت على المساعدة الانتخابية، وستواصل تقديم تلك المساعدة إلى حين انعقاد الانتخابات البرلمانية في الفترة بين نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠ على أقل تقدير. ورحب باعتماد قانون الانتخابات في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهو قانون يرتب لإجراء انتخابات على نطاق البلد في ١٤ من أصل ١٨ محافظة، وقد تطلب ذلك دفعة كبيرة من بعثة الأمم المتحدة لكسر حالة الجمود في البرلمان فيما يتعلق بإدراج تعديل بشأن كركوك. وفيما يتعلق بكركوك وما يسمى بالحدود الداخلية أو الأراضي المتنازع عليها، اعترف بأن أعمال القتل المستهدفة وتشريد المسيحيين في بؤر التوتر الشمالية تبين الصلات المعقدة بين حقوق الأقليات والعملية الانتخابية والحدود المتنازع عليها. وأعلن أن بعثة الأمم المتحدة تمضي بخطوات حثيثة في تحليلها لمسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها وإعداد توصيات بشأنها تمشيا مع الولاية المسندة إليها من المجلس. وقدم أيضا معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة في دعم عملية تنقيح الدستور وفي مجال حقوق الإنسان[٥٩٣].

ورحب المتكلمون عموما في سياق ردهم على هذه الإحاطات بتحسن الوضع الأمني، مما يوفر نقطة انطلاق لمواصلة التقدم في المجالين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، أكد عدد من المتكلمين أن التقدم المحرز في العراق لا يزال هشا وأن عدد الإصابات في صفوف المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان لم يزل مرتفعا بشكل غير مقبول.

(٥٩٣) S/PV.6016، الصفحات ٢-٨.

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: النظر في صندوق تنمية العراق وولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، بموجب الفصل السابع من الميثاق، وشملت أحكامه تمديد ترتيبات إيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد الصندوق. وقرر المجلس أيضا استعراض القرارات المتصلة بالعراق على وجه التحديد، بدءا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع العراق، تقريرا عن حقائق ذات صلة بنظر المجلس في الإجراءات اللازمة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ تلك القرارات.

وأشار وزير خارجية العراق إلى أن توقيت القرار مهم بشكل خاص لأن القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، الذي ينتهي العمل به في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، يمثل انتهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق، ويستدعي إجراء استعراض ترتيبات إدارة موارد العراق المالية وفقا لالتزاماته الدولية. وأبلغ المجلس بأن العراق والولايات المتحدة تفاوضا على ترتيبات أمنية جديدة، تعبيرا عن الظروف الأمنية في الميدان، تركز على جانبين: أولهما يتعلق بانسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق، علما أن عام ٢٠١١ يشكل موعدا واقعيا لذلك، فضلا عن تنظيم أنشطة تلك القوات خلال وجودها المؤقت في العراق؛ ويتعلق الجانب الثاني بالاتفاق الإطاري الاستراتيجي الرفيع المستوى للتعاون بين البلدين. وأكد أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق أسهمت بالدعم الحيوي لعملية بناء الأمن والاستقرار

في العراق والانتقال نحو ديمقراطية موحدة واتحادية وذات سيادة، وشكر جميع البلدان التي ساهمت فيها. كما أكد أن وقت استعراض مركز العراق في المجتمع الدولي قد حان نظرا لكونه قد برز كديمقراطية سلمية ومسؤولة. وأضاف أن حكومته تطلب أن يضطلع الأمين العام بالاشتراك مع العراق باستعراض جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق وأن يقدم تقريرا إلى المجلس باعتباره الحَكم النهائي لتقييم الالتزامات المتبقية، وأن يقيّم أهمية القرارات وصلاحيتها مقارنة بالوضع الحالي للعراق. وتطلع إلى استعادة العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأعباء التي تقع على كاهله بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٥٩٤].

وعلق ممثل إيطاليا على مسألة التدابير المفروضة على العراق بموجب الفصل السابع، مؤكدا ضرورة استعراض مختلف قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق بعناية فائقة في ضوء تعدد النصوص والوضع القانوني المترتب الذي يتسم بالتعقيد. وأضاف أنها مسألة تتعلق بضمان تأكيد القانون، وحماية المؤسسات التي وقعت عقودا مع العراق قبل إنشاء نظام الجزاءات والتي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية امتثالا للتدابير التي حددها مجلس الأمن[٥٩٥]. ولاحظ ممثل فرنسا أن اتخاذ هذا القرار يمثل مرحلة جديدة من عودة السيادة الكاملة للعراق، وعلى وجه الخصوص انتهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وأعرب عن دعمه المستمر للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية بالاشتراك مع جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإثبات أن العراق أصبح دولة شأنه شأن الدول الأخرى. وقال ممثل الولايات المتحدة إنه من المنطقي تماما إجراء هذه المراجعة[٥٩٦]. أما ممثل المملكة المتحدة فقال إن استعراض القرارات المتصلة بالعراق التي اتخذت إبان عهد صدام ستشكل أولوية للمجلس في عام ٢٠٠٩، ومن الصواب إعادة النظر في أحكامها بغية إلغائها في أقرب وقت ممكن[٥٩٧].

وأشار ممثل إندونيسيا إلى أن استمرار دعم المجتمع الدولي سيظل وثيق الصلة بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة العراق وشعبه من أجل التغلب على ما يواجه من تحديات. وأكد من جديد دعم بلده الكامل لسيادة العراق ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد[٥٩٨].

٢٦ شباط/فبراير إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: الإحاطات والبيانات الرئاسية

في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أعلن الممثل الخاص للأمين العام في العراق أن العراق قد اجتاز بنجاح الاختبار الأول لتلك السنة من خلال تنظيم أول انتخابات يقودها العراقيون ويتولون زمامها بالكامل. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، أجريت انتخابات في ١٤ محافظة، في غياب للعنف يثير الدهشة، ويرجع الفضل في ذلك إلى تزايد فعالية قوات الأمن العراقية، مما يدل على تزايد الاستقرار في البلد. وشدد على أن كلا من المراقبين المحليين والدوليين اعترفوا بمصداقية الانتخابات. ونوه إلى أن الأنشطة الانتخابية ستستمر في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك انتخابات الجمعية الوطنية الكردية المقرر إجراؤها في الصيف والانتخابات البرلمانية الوطنية المقررة في أواخر عام ٢٠٠٩. وأوضح أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ستواصل تقديم المساعدة التقنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بدرجة كبيرة، وستدعم التزام الحكومة بإجراء تعداد للسكان. غير أن البعثة ستحول تركيزها إلى المجالات ذات

(٥٩٤) S/PV.6059، الصفحات ٢-٧.

(٥٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥٩٦) المرجع نفسه.

(٥٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٥٩٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

الأولوية الأخرى، ولا سيما المصالحة الوطنية والاحتمال القائم لحصول توترات بين الجانبين العربي والكردي في العراق[٥٩٩].

وذكر ممثل العراق أن انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في كانون الثاني/يناير كانت بمثابة نقطة تحول في التقدم الذي أحرزه العراق في مسيرته نحو بناء ديمقراطية جديدة بسبب المشاركة النشطة للكثير من العراقيين الذين قاطعوا انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٥. وقدم عرضا عاما للتطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة، وشجع جميع البلدان العربية على مساعدة العراق من خلال إسقاط ديونه وخفض التزاماته التعويضية التي فرضت بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ الذي كان جريمة ارتكبها النظام الدكتاتوري السابق. ورحب بموافقة الحكومة الكويتية على معالجة مسألة التعويض من خلال مفاوضات ثنائية برعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات[٦٠٠].

وأشاد المتكلمون بوجه عام بالنجاح في إجراء الانتخابات مجالس المحافظات دون أن تسجل حوادث أمنية كبيرة. واعترفت وفود كثيرة أيضا بأن تلك الانتخابات تمثل أول عملية انتخابية يقودها العراقيون ويتولون زمامها، الأمر الذي يعني تحقيق تقدم راسخ نحو إقامة ديمقراطية مستقرة. ودعوا أيضا بعثة الأمم المتحدة إلى مواصلة مساعدة البلد على تحقيق التنمية والمصالحة الوطنية. غير أن عدة متكلمين حذروا من أن الأوضاع لم تزل هشة، وأن الحاجة لم تزل تدعو إلى تحقيق مزيد من التقدم بخصوص قضايا المصالحة الوطنية والحدود الداخلية واللاجئين وقضايا أخرى.

وفيما يتعلق بمسألة القوات الأجنبية المتبقية في العراق بعد انتهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات، أكدت ممثلة الولايات المتحدة مجددا أن الإدارة الجديدة في بلدها ستتحرك بأسلوب مسؤول وآمن من أجل تخفيض وجوده العسكري في العراق. وطمأنت المجلس بأن الالتزام الذي يجري اتخاذه بكل عناية لإنهاء الحرب لا يقلل من الدعم الطويل الأجل الذي تقدمه الولايات المتحدة لإقامة عراق ديمقراطي يشكل قوة للسلام في منطقة مضطربة[٦٠١].غير أن ممثل الجماهيرية العربية الليبية أعرب عن تطلعه إلى انسحاب قوات الاحتلال بالكامل من العراق في أقرب وقت ممكن، وأكد أن استمرار وجودها تحت أي شكل من الأشكال لن يساعد على تحقيق المصالحة الوطنية. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء استمرار وجود ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ محتجز لدى قوات الاحتلال، دون صدور أمر بالقبض عليهم من القضاء العراقي[٦٠٢].وحذر ممثل الاتحاد الروسي أيضا من أن شريحة مهمة من المجتمع العراقي ترفض وجود القوات الأجنبية في البلد، حتى في الوقت الذي تخضع فيه هذه القوات لقواعد محددة وتعمل في إطار زمني محدد بموجب اتفاق مركز القوات. وأضاف أن وفده ينتظر في ذلك السياق الاستفتاء الشعبي الذي سيجرى حول الاتفاقات الأمنية في موعد غايته ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والذي سيحدد بشكل رسمي موقف العراقيين إزاء تلك الاتفاقات بصورة نهائية[٦٠٣].

وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدم الممثل الخاص للأمين العام آخر المستجدات عن عمل بعثة الأمم المتحدة، منوها بالتقدم المشجع الذي أُحرز بخصوص الحدود الداخلية، والتحديات السياسية المتمثلة في التعامل مع المشردين داخليا واللاجئين، والحاجة إلى مزيد من التيسير لزيادة الثقة بين العراق وجيرانه. وخص بالذكر علاقات العراق مع الكويت،

(٥٩٩) S/PV.6087، الصفحات ٢–٨.

(٦٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨–١٣.

(٦٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ – ٣٣.

(٦٠٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

(٦٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

مؤكدا ضرورة أن تبذل البعثة مع مجلس الأمن كل جهد ممكن لإيجاد الزخم، مع مراعاة شواغل البلدين في معالجة الولايات المتبقية في إطار الفصل السابع من الميثاق. واقترح أن تزيد البعثة في المستقبل التركيز على بناء القدرات في مختلف القطاعات، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكذلك في مختلف مجالات الاقتصاد[٦٠٤].

وأفاد ممثل العراق بأن حكومته تواصل، بالتعاون مع الولايات المتحدة، بذل أقصى الجهود لتسلم المسؤوليات الأمنية من قوات الولايات المتحدة الأمريكية، كما تواصل عملية بناء قدراتها الدفاعية لملء الفراغ الأمني الذي نشأ عن انسحاب القوات الصديقة. وبالإضافة إلى استعراض غير ذلك من التطورات الأخيرة والتحسينات التي أُدخلت في مختلف المجالات، أشار إلى أن حكومة العراق بدأت مشاورات مع الأمين العام لاستعراض قرارات مجلس الأمن بشأن العراق، عملا بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وقال إن حكومة بلده قررت بناء على هذا الاستعراض أن العراق وفى بجميع التزاماته بموجب تلك القرارات، سواء فيما يتعلق بأثر احتلال الكويت أو بمسائل الأسلحة. وقال إن مبلغ ٢٥ بليون دولار من التعويضات التي لا تزال مستحقة هو مبلغ يشكل عبئا ثقيلا على العراق، الذي يحتاج إلى تلك الأموال لتوفير الخدمات والتعمير والتنمية[٦٠٥].

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تيسير المصالحة الوطنية التي ينبغي أن تكون على رأس أولويات حكومة العراق. وشددوا على الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في تعزيز المصالحة الوطنية، بما في ذلك تنقيح الدستور، وترسيم الحدود الداخلية، والتحضير للانتخابات المحلية والوطنية. وفيما يتعلق باستعراض القرارات المتعلقة بالعراق، على النحو المطلوب في القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، أعرب معظم المتكلمين عن دعمهم لاستعادة العراق المكانة الدولية التي كان يحتلها قبل حرب الخليج.

وأكدت ممثلة الولايات المتحدة أن حكومتها تخطط لسحب قواتها المقاتلة من المدن والبلدات والقرى العراقية في موعد أقصاه نهاية ذلك الشهر، عملا بالاتفاق الأمني المبرم بين الولايات المتحدة والعراق. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لانسحاب جميع قوات الولايات المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١١[٦٠٦].

وفي نهاية الجلسة أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس[٦٠٧] أعرب فيه المجلس في جملة أمور عن إشادته بالجهود الهامة التي تبذلها حكومة العراق من أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الأمن والنظام العام ومكافحة الإرهاب والعنف الطائفي في سائر أنحاء البلد، وكرر دعم المجلس التام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وفي ٤ آب/أغسطس و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدم الممثل الخاص إحاطتين أُخريين للمجلس بشأن مساعي بعثة الأمم المتحدة للتحضير للانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ومواصلة معالجة مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون البناء مع الجيران وحقوق الإنسان وسيادة القانون[٦٠٨].

وقدم ممثل العراق في بيانيه أمام المجلس استعراضا عاما للتطورات الأخيرة في العراق ، ولأنشطة الحكومة في مجالات التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي والأمن. ففيما يتعلق بالانتخابات، أشار إلى أن البرلمان تمكن من التوصل إلى توافق

(٦٠٤) S/PV.6145، الصفحات ٣-٨.

(٦٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٣.

(٦٠٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٦٠٧) S/PRST/2009/17.

(٦٠٨) S/PV.6177، الصفحات ٢-٧، و S/PV.6218، الصفحات ٢-٩.

في الآراء بشأن الصيغة النهائية للقانون الانتخابي لعام ٢٠٠٥، مما سيعزز الصلة بين الناخب وممثله أو ممثلته في البرلمان الجديد. أما بخصوص الأمن، فشدد على رأي حكومته بأن الهجمات التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس واستهدفت وزارتي الخارجية والمالية، والهجمات التي وقعت على وزارتي العدل وشؤون البلديات والأشغال العامة وغير ذلك من الأهداف في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر هي هجمات مترابطة، وأشار إلى أن العراق طلب إلى الأمين العام تعيين مسؤول رفيع المستوى لتقييم نطاق التدخل الأجنبي في تلك الهجمات الإرهابية[٦٠٩].

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس[٦١٠] رحب فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في مجلس النواب العراقي بشأن التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات العراقي، وأكد إدانته الشديدة لسلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بغداد، ورحب بالزيارة التي قام بها مسؤولون من الأمم المتحدة إلى العراق في الآونة الأخيرة لإجراء مشاورات أولية تتصل بأمن العراق وسيادته. وشجع المجلس أيضا ما يبذله الأمين العام في ذلك الصدد من جهود، بما في ذلك إمكانية تيسير تقديم المساعدة التقنية من خلال المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: القرار المتعلق بصندوق تنمية العراق

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) الذي قرر فيه جملة أمور منها تمديد الترتيبات الخاصة بصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأهاب القرار أيضا بحكومة العراق أن تضع خطة العمل والجدول الزمني الضروريين بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأن تكفل الانتقال في الوقت المناسب وبفعالية، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية.

(٦٠٩) S/PV.6177، الصفحات ٧-١٠، و S/PV.6218، الصفحات ٩-١٤.

(٦١٠) S/PRST/2009/30.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالعراق

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٥٨٢٣ ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/19)		**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوين	
٥٨٧٨ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/266)		**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** وكيل الأمين العام	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوين	

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
			للشؤون السياسية		
٥٩١٠ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨		تقرير العراق بشأن التقدم المحرز في التقيد بالمتطلبات ذات الصلة بمعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار (S/2008/350، المرفق)؛ رسالة من ممثل العراق بخصوص استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق (S/2008/380، المرفق)	**المادة ٣٧** العراق (وزير الخارجية) **المادة ٣٩** الأمين العام المساعد والمراقب المالي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، والمستشار الخاص بشأن العهد الدولي مع العراق ومسائل سياسية أخرى	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوين	
٥٩٤٩ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/495)	رسالة من وزير خارجية العراق يطلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/523، المرفق)	**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوين	
٥٩٥٠ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2008/495)	مشروع قرار مقدم من إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (S/2008/529) رسالة من وزير خارجية العراق يطلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/523، المرفق)	**المادة ٣٧** العراق		القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد
٦٠١٦ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2008/688)		**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام في العراق	جميع أعضاء المجلس[أ]، وجميع المدعوين	
٦٠٥٩ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨		مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة (S/2008/805)	**المادة ٣٩** العراق (وزير الخارجية)	العراق، و ٥ من أعضاء المجلس (إندونيسيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة	القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون– المعارضون– الممتنعون
		رسالة من الأمين العام بخصوص الترتيبات الأمنية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مرحلة ما بعد القوة المتعددة الجنسيات (S/2008/783)		والولايات المتحدة)	
٦٠٨٧ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/102)		**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام في العراق	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين[ب]	
٦١٤٥ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/284)		**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام في العراق	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين[ب]	S/PRST/2009/17
٦١٧٧ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/393)		**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام في العراق	جميع المدعوين	
٦١٧٩ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2009/393)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة (S/2009/406)	**المادة ٣٧** العراق		القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) ١٥– لا أحد – لا أحد
٦٢١٨ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2009/585)		**المادة ٣٧** العراق **المادة ٣٩** الممثل الخاص للأمين العام في العراق	جميع المدعوين	

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦٢١٩ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2009/585)		**المادة ٣٧** العراق		S/PRST/2009/30
٦٢٤٩ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩		مشروع قرار مقدم من أوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان (S/2009/660)	**المادة ٣٧** العراق		القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد

(أ) أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

(ب) مثّل تركيا وزيرُ خارجيتها.